رسالة

في بيان الإعراب والاستثناء في «لا إله إلا الله»



تأليف

العلامة عبدالله بن حجازي الشرقاوي

المتوفى سنة (١٢٢٥هـ)

درسه وحققه

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع

أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

دار التميّز والإبداع للنشر

رسالــة

في بيان الإعراب والاستثناء

في « لا إله إلا الله »

تأليف

العلامة عبدالله بن حجازي الشرقاوي

المتوفى سنة (١٢٢٥هـ)

دراسة وتحقيق

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع

أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

(م) صلاح عبد الله عبد العزيز بوجليع ، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوجليع ، صلاح عبد الله عبد العزيز
رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله ./ صلاح عبد الله عبد العزيز بوجليع .- الرياض ، ١٤٣٩هـ
٧٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥- ٧٦٠٣ - ٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- القرآن - إعراب أ- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٩/٩٩٥٣

رقم الإيداع ١٤٣٩/٩٩٥٣
ردمك: ٥- ٧٦٠٣ - ٠٢-٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى - ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

دار التميز والإبداع للنشر

السعودية - الأحساء - هاتف : ٠١٣٥٨٧٩٩٩٢ - جوال : ٠٥٠٥٩١٣٣٨٢

البريد الإلكتروني : salahj1390@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الغني الحميد، لا تنفعه طاعة المطيع ولا تضره معصية العاصي، بيده الخير، وهو على كل شيء شهيد، أحمده –سبحانه– وأشكره، وأسأله الثبات على توحيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الداعي لكل أمر رشيد، أرسله ربه إلى الناس كافة يدعوهم إلى عبادته وحده ويحذرهم من اتخاذ شبيه، اللهم صل وسلم على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فلما كَانَ أفضل الذّكر "لَا إِلَه إِلَّا الله وَحده لَا شريك لهُ" كَمَا ورد عَن النَّبِي ﷺ أَنه قَالَ: (**خير الدُّعَاء دُعَاء عَرَفَة، وَخير مَا قلت أَنا والنبيون من قبلي: لَا إِلَه إِلَّا الله وَحده لَا شريك لَهُ، لَهُ الْملك ولَهُ الْحَمد، وَهُوَ على كل شَيْء قدير**)، وَلما كَانَت هَذِه الْكَلِمَة الْعَظِيمَة "لَا إِلَه إِلَّا الله" لَهَا هَذِه الْمنزلَة الْعَالِيَة من بَين أَنْوَاع الذّكر، وَلها معنى وَمُقْتَضى وشُرُوط، وَتتَعَلَّق بهَا أَحْكَام، لما كَانَ الْأَمر كَذَلِك عُني العلماء ببيان فضلها، وشروط الانتفاع بها، وأثرها على الفرد والمجتمع، كما أفردوا تصانيف في دراسة معناها وإعرابها، ومن هذه المصنفات التي عنيت بدراسة إعرابها رسالة بعنوان: "رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في «لا إله إلا الله»"، للعلامة الشيخ/ **عبدالله بن حجازي الشرقاوي**.

وقد قسمت عملي في هذه الرسالة قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

وبينت فيها أربعة أمور:

الأول: معنى "لا إله إلا الله" وفق المنهج السّلفي.

الثاني: إعراب "لا إله إلا الله" وفق معناها في المنهج السّلفي.

الثالث: التعريف بالمؤلف.

الرابع: التعريف بالرسالة.

القسم الثاني: التحقيق.

وذكرت فيه الأمور التالية:

- وصف نسختي الكتاب.
- منهج التحقيق.
- النص المحقق.

القسم الأول

الدّراسة

أولاً
معنى « لا إله إلا الله » وفق المنهج السّلفي

قال ابن أبي العز رحمه الله: «هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل... وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإنّ الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال، ولهذا -والله أعلم- لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ قال بعده: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾[1]؛ فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾»[2].

وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في جواب له عن معنى لا إله إلا الله: «اعلم -رحمك الله- أنّ هذه الكلمة هي الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي كلمة التقوى، وهي العروة الوثقى، وهي التي جعلها إبراهيم عليه السلام كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون.

وليس المراد قولها باللسان مع الجهل بمعناها، فإنّ المنافقين يقولونها وهم تحت الكفار في الدّرك الأسفل من النار، مع كونهم يُصلون ويتصدقون، ولكن المراد قولها مع معرفتها بالقلب ومحبتها ومحبة أهلها وبغض ما خالفها ومعاداته، كما قال

(١) سورة البقرة: (١٦٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص:١٨٣).

النبي ﷺ: (**من قال: لا إله إلّا الله مخلصًا**)، وفي رواية: (**خالصًا من قلبه**)، وفي رواية: (**صادقًا من قلبه**)، وفي حديث آخر: (**من قال: لا إله إلّا الله وكفر بما يُعبد من دون الله**)، إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على جهالة أكثر الناس بهذه الشهادة.

فاعلم أن هذه الكلمة نفي وإثبات، نفي الإلهية عمّا سوى الله تعالى من المخلوقات، حتى محمد ﷺ وجبرائيل، فضلًا عن غيرهم[١] من الأولياء والصالحين.

إذا فهمت ذلك فتأمل هذه الألوهية التي أثبتها الله لنفسه ونفاها عن محمد وجبرائيل وغيرهما أن يكون لهم مثقال حبة من خردل، فاعلم أنّ هذه الألوهية هي التي تسميها العامة في زماننا السر والولاية، والإله معناه: الولي الذي فيه السرّ، وهو الذي يسمونه: الفقير والشيخ، وتسميه العامة: السيد، وأشباه هذا، وذلك أنهم يظنون أنّ الله جعل لخواص الخلق منزلة، يرضى أنّ[٢] الإنسان يلتجئ إليهم ويرجوهم ويستغيث بهم ويجعلهم واسطة بينه وبين الله[٣]، فالذي[٤] يزعم أهل الشرك في زماننا أنهم وسائطهم، وهم الذين يسميهم الأولون: "الآلهة"، والواسطة هو: الإله، فقول الرجل: "لا إله إلّا الله" إبطال الوسائط[٥].

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: غيرهما.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وأنه يرضى أن.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ويجعلهم واسطة بينه وبينه تعالى.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب: كالذي.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: فيه إبطال لهذه الوسائط.

الكفار يشهدون لله بتوحيد الربوبية:

فإذا أردت أن تعرف هذا معرفة تامة فذلك بأمرين:

الأول: أن تعرف أنّ الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ وقتلهم ونهب أموالهم واستحلّ نساءهم كانوا مقرين لله سبحانه بتوحيد الربوبية، وهو أنه لا يخلق ولا يرزق ولا يحيي ولا يميت ولا يدبّر الأمور إلّا الله وحده، كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ﴾(١).

وهذه مسألة عظيمة مهمة، وهي أن تعرف أنّ الكفار شاهدون بهذا كله ومقرّون به، ومع ذلك لم يدخلهم ذلك في الإسلام ولم يحرم دماءهم ولا أموالهم، وكانوا أيضا يتصدّقون ويحجون ويعتمرون ويتعبّدون ويتركون أشياء من المحرمات خوفًا من الله ﷻ، ولكن الأمر الثاني هو الذي كفّرهم وأحلّ دماءهم وأموالهم، وهو: أنهم لم يشهدوا لله بتوحيد الألوهية، وهو أنه لا يُدعى ولا يُرجى إلّا الله وحده لا شريك له ولا يُستغاث بغيره ولا يُذبح لغيره ولا يُنذر لغيره، لا لملَك مقرّب ولا نبي مرسل، فمن استغاث بغيره فقد كفر، ومن ذبح لغيره فقد كفر، ومن نذر لغيره فقد كفر، وأشباه ذلك.

---

(١) سورة يونس: (٣١).

المشركون الذين قاتلهم الرسول كانوا يدعون الصالحين فكفروا بهذا مع إقرارهم لله بتوحيد الربوبية:

وتمام هذا: أن تعرف أنّ المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ كانوا يدعون الصالحين، مثل: الملائكة وعيسى وعُزير، وغيرهم من الأولياء، فكفروا بهذا مع إقرارهم بأنّ الله هو الخالق الرازق المدبّر. وإذا عرفت هذا عرفت معنى "لا إله إلّا الله"، وعرفت أن من دعا نبيًا أو ملكًا أو ندبه أو استغاث به فقد خرج من الإسلام، وهذا هو الكفر الذي قاتلهم عليه رسول الله ﷺ...»(١).

وقال الإمام ابن باز رحمه الله في معنى "لا إله إلا الله": «الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد اطلعت على الكلمة التي كتبها أخونا في الله العلامة الشيخ عمر بن أحمد المليباري في معنى لا إله إلا الله، وقد تأملت ما أوضحه فضيلته في أقوال الفرق الثلاث في معناها، وهذا بيانها:

الأول: لا معبود بحق إلا الله.

الثاني: لا مطاع بحق إلا الله.

الثالث: لا رب إلا الله.

---

(١) رسالة لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب يجيب فيها عن سؤال حول معنى لا إله إلا الله.

والصواب هو الأول، كما أوضحه فضيلته، وهو الذي دل عليه كتاب الله سبحانه في مواضع من القرآن الكريم، مثل قوله سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[1]، وقوله ﷻ: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾[3]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾[4]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وهو الذي فهمه المشركون من هذه الكلمة حين دعاهم النبي ﷺ إليها، وقال: (يا قومي! قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا).

فأنكروا ذلك، واستكبروا في[5] قبوله؛ لأنهم فهموا أن ذلك يخالف ما عليه آباؤهم من عبادة الأصنام والأشجار والأحجار، وتأليههم لها، كما ذكر الله ﷻ في قوله سبحانه في سورة ص: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنْهُمْۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٞ ۝٥﴾[6].

وقال سبحانه في سورة الصافات عن المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٖ مَّجْنُونِۭ ۝٣٦﴾[7].

---

(١) سورة الفاتحة: (٥).

(٢) سورة الإسراء: (٢٣).

(٣) سورة الذاريات: (٥٦).

(٤) سورة الحج: (٦٢).

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: عن.

(٦) سورة ص: (٤-٥).

(٧) سورة الصافات: (٣٥-٣٦).

فعلم من ذلك أنهم فهموا معناها بأنها تبطل آلهتهم وتوجب تخصيص العبادة لله وحده، ولهذا لما أسلم من أسلم منهم ترك ما هو عليه من الشرك، وأخلص العبادة لله وحده.

ولو كان معناها: "لا رب إلا الله" أو: "لا مطاع إلا الله" لما أنكروا هذه الكلمة؛ فإنهم يعلمون أن الله ربهم وخالقهم، وأن طاعته واجبة عليهم فيما علموا أنه من عنده سبحانه، ولكنهم كانوا يعتقدون أن عبادة الأصنام والأنبياء والملائكة والصالحين والأشجار ونحو ذلك على وجه الاستشفاع بها إلى الله ورجاء أن[1] تقربهم إليه زلفى، كما ذكر الله ذلك عنهم سبحانه في قوله الكريم: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[2].

فأبطل الله ذلك ورده عليهم بقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾[3]، وفي قوله ﷻ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[4].

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب بحذف: ورجاء أن.

(٢) سورة يونس: (١٨).

(٣) سورة يونس: (١٨).

(٤) سورة الزمر: (١-٣).

والمعنى: أنهم يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، فرد الله عليهم ذلك بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ ٣﴾[1]. فبين سبحانه بذلك أنهم كاذبون في زعمهم أن آلهتهم تقربهم إلى الله زلفى، كافرون بهذا العمل. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين»[2].

وقال العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في معنى كلمة التوحيد: «معنى لَا إِلَه إِلَّا الله: لَا معبود بِحَق إِلَّا إِلَه وَاحِد، وَهُوَ الله وَحده لَا شريك لَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحق لِلْعِبَادَةِ. فتضمنت هَذِه الْكَلِمَة الْعَظِيمَة أَن مَا سوى الله من سَائِر المعبودات لَيْسَ بإله حق، وَأَنه بَاطِل؛ لِأَنَّهُ لَا يسْتَحق الْعِبَادَة.

وَلِهَذَا كثيرًا مَا يرد الْأَمر بِعبَادة الله مقرنًا[3] يَنْفِي عبَادَة مَا سواهُ؛ لِأَن عبَادَة الله لَا تصح مَعَ إشراك غَيره مَعَه، قَالَ تَعَالَى: ﴿۞ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ﴾[4]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾[5]... إِلَى غير ذَلِك من الْأَدِلَّة.

---

(١) سورة الزمر: (٣).

(٢) الموقع الرسمي للإمام ابن باز.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: مقرونًا.

(٤) سورة النساء: (٣٦).

(٥) سورة البقرة: (٢٥٦).

قَالَ الإِمَام ابْن رَجَب رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَتَحْقِيق هَذَا الْمَعْنى وإيضاحه: أَن قَول العَبْد: لَا إِلَه إِلَّا الله يَقْتَضِي أَن لَا إِلَه لَهُ غير الله، والإله هُوَ: الَّذِي يطاع فَلَا يَعْصِي[١] هَيْبَة لَهُ إجلالًا ومحبة وخوفًا ورجاء وتوكلا عَلَيْهِ وسؤالًا مِنْهُ وَدُعَاء لَهُ، وَلَا يصلح ذَلِك كُله إِلَّا الله[٢] عَزَّ وَجَلَّ.

وَلِهَذَا لما قَالَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكفار قُرَيْش: (قُولُوا: لَا إِلَه إِلَّا الله، قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[٣]).

ففهموا من هَذِه الْكَلِمَة أَنَّهَا تبطل عبَادَة الْأَصْنَام كلهَا، وتحصر الْعِبَادَة لله وَحده، وَهُوَ[٤] لَا يُرِيدُونَ ذَلِك.

فَتبين بِهَذَا الْمَعْنى أَن معنى لَا إِلَه إِلَّا الله ومقتضاها: إِفْرَاد الله بِالْعبَادَة وَترك عبَادَة مَا سواهُ، فَإِذا قَالَ العَبْد: لَا إِلَه إِلَّا الله فقد أعلن وجوب إِفْرَاد الله بِالْعبَادَة وَبطلَان مَا سواهُ والقبور[٥] والأولياء وَالصَّالِحِينَ.

وَبِهَذَا لَا[٦] يبطل مَا يعْتَقد عباد الْقُبُور الْيَوْم وأشباههم من أَن معنى لَا إِلَه إِلَّا الله هُوَ الْإِقْرَار بِأَن الله مَوْجُود، أَو أَنه هُوَ الْخَالِق الْقَادِر على الاختراع، وَأَشْبَاه ذَلِك، وَأَن مَعْنَاهَا: لَا حاكمية إِلَّا لله، ويظنون أَن من اعْتقد ذَلِك وَفسّر بِهِ لَا إِلَه

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: يُعْصَى.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: لله.

(٣) سورة ص: (٥).

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وهم.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: من أصحاب القبور.

(٦) كذا في الأصل، ولعل الصواب بدون: لا.

إِلَّا الله فقد حقق التَّوْحِيد الْمُطلق وَلَو فعل مَا فعل من عبَادَة غير الله والاعتقاد بالأموات والتقرب إِلَيْهِم بالذبائح وَالنُّذُور وَالطّواف بقبورهم والتبرك بتربتهم، وَمَا شعر هَؤُلَاءِ أَن كفار الْعَرَب الْأَوَّلين يشاركوهم فِي هَذَا الاعتقاد، ويعرفون أَن الله هُوَ خَالق[1] الْقَادِر على الاختراع، ويقرون بذلك، وَأَنَّهُمْ مَا عبدُوا غَيره إِلَّا لزعمهم أَنهم يقربونهم إلى الله زلفى، لَا أَنهم يخلقون وَيُرْزَقُونَ، فالحاكمية جُزْء من معنى لَا إِلَه إِلَّا الله وَلَيْسَت هِيَ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيّ الْمَطْلُوب، فَلَا يَكْفِي الحكم بالشريعة فِي الْحُقُوق وَالْحُدُود والخصومات مَعَ وجود الشّرك فِي الْعِبَادَة.

وَلَو كَانَ معنى لَا إِلَه إِلَّا الله مَا زَعمه هَؤُلَاءِ لم يكن بَين الرَّسُول ﷺ وَبَين الْمُشْركين نزاع، بل كَانُوا يبادرون إِلَى إجَابَة الرَّسُول ﷺ إذا قَالَ لَهُم: أقرُّوا بِأَن الله هُوَ الْقَادِر على الاختراع، أَو أقرُّوا أَن الله مَوْجُود، أَو قَالَ لَهُم: تحاكموا إِلَى الشَّرِيعَة فِي الدِّمَاء وَالْأَمْوَال والحقوق وَسكت عَن الْعِبَادَة. وَلَكِن الْقَوْم وهم أهل اللِّسَان الْعَرَبِيّ فهموا أَنهم إذا قَالُوا: "لَا إِلَه إِلَّا الله" فقد أقرُّوا بِبُطْلَان عبَادَة الْأَصْنَام، وَأَن هَذِه الْكَلِمَة لَيست مُجَرّد لفظ لَا معنى لَهُ، وَلِهَذَا نفروا مِنْهَا وَقَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ٥﴾[2]. كَمَا قَالَ الله عَنْهُم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ٣٦﴾[3].

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: الخالق.

(٢) سورة ص: (٥).

(٣) سورة الصافات: (٣٥-٣٦).

فعرفوا أَن لَا إِلَه إِلَّا الله تَقْتَضِي ترك عبَادَة مَا سوى الله وإفراد الله بِالْعبَادَة، لَو قالوها على[1] عبَادَة الْأَصْنَام لتناقضوا مَعَ أنفسهم واستمروا على عبَادَة التَّنَاقُض. وَعباد الْقُبُور الْيَوْم لَا يأنفون من هَذَا التَّنَاقُض الشنيع، فهم يَقُولُونَ: لَا إِلَه إِلَّا الله، ثمَّ ينقضونها بِعبَادة الْأَمْوَات والتقرب إِلَى الأضرحة بأنواع من الْعِبَادَات. فتبًا لمن كَانَ أَبُو جهل وَأَبُو لَهب أعلم مِنْهُ بِمَعْنى لَا إِلَه إِلَّا الله!

وَالْحَاصِل: أَن من قَالَ هَذِه الْكَلِمَة عَارِفًا لمعناها عَاملًا بمقتضاها ظَاهرًا وَبَاطنًا من نفي الشّرك وَإِثْبَات الْعِبَادَة لله مَعَ الاعتقاد الْجَازِم لما تضمنته وَالْعَمَل بِهِ فَهُوَ الْمُسلم حَقًّا، وَمن قَالَهَا وَعمل بهَا وبمقتضاها ظَاهرًا من غير اعْتِقَاد لما دلّت عَلَيْهِ فَهُوَ مُنَافِق، وَمن قَالَهَا بِلِسَانِهِ وَعمل بِخِلَافِهَا من الشّرك الْمنَافِي لَهَا فَهُوَ الْمُشرك المتناقض، فلا بد مَعَ النُّطْق بِهَذِهِ الْكَلِمَة من معرفَة مَعْنَاهَا؛ لِأَن ذَلِك وَسِيلَة للْعَمَل بمقتضاها»[2].

وخلاصة القول في معنى لا إله إلا الله وفق المنهج السّلفي: أن معناها: لا إله معبود بحق إلا الله، أو: لا معبود حق إلا الله. وقد نص الشيخ الشرقاوي في آخر الرسالة على هذا المعنى، حيث قال: «ثم الخبر في "لا إله إلا الله" محذوف تقديره: معبود بحق».

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وأنهم لو قالوها مع.

(٢) معنى لا إله إلا الله ومقتضاها وآثارها في الفرد والمجتمع (ص:٢٩).

ثانيًا
إعراب «لا إله إلا الله» وفق معناها في المنهج السّلفي

ذكر ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية أنّ "إله" في "لا إله إلا الله" في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره هي اسم لا، وعلى التقديرين فلا بد من خبر، وتقديره عند النحاة: لا إله في الوجود إلا الله.

وذكر أنّ صاحب المنتخب اعترض على النحويين في تقدير الخبر، ورأى إجراء الكلام على ظاهره، وأن الإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وقال الإمام الشيخ عبدالعزيز بن باز ﷺ تعليقًا على هذا المكان من شرح الطحاوية: «ما قاله صاحب المنتخب ليس بجيد، وهكذا ما قاله النحاة وأيده الشيخ أبو عبدالله المرسي من تقدير الخبر بكلمة "في الوجود" ليس بصحيح؛ لأنّ الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ "في الوجود" لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها؛ لأنّ لقائلٍ أن يقول: كيف تقولون: لا إله في الوجود إلا الله، وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين؟... فلا سبيل للتخلص من هذا الاعتراض... إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النّحاة، وهو كلمة "حق"؛ لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة، وتبين أنّ الإله الحق والمعبود الحق هو الله وحده، كما نبه على ذلك جمع من أهل

العلم، منهم: أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وآخرون رحمهم الله...»[١].

وقال العلامة الشيخ صالح الفوزان في إعراب كلمة التوحيد: «إِذا كَانَ فهم المعنى يتَوَقَّف على معرفَة إعرب الْجمل فَإِن الْعلمَاء رَحِمهم الله قد اهتموا بإعراب لَا إِلَه إِلَّا الله، فَقَالُوا: "لَا" نَافِيَة للجنس، و"إله" اسمها مبني معها على الفتح، وخبرها محذوف، تقديره: حق، أي: لا إله حق، و"إلا الله" استثناء من الخبر المرفوع...، ويغلط من قدر خَبَرهَا بِكَلِمَة "مَوْجُود" أَو "معبود" فَقَط؛ لِأَنَّهُ يُوجد معبودات كَثِيرَة من الْأَصْنَام والأضرحة وَغَيرهَا، وَلَكِن المعبود بِحَق هُوَ الله، وَمَا سواهُ فمعبود باطل وعبادته بَاطِلَة، وَهَذَا مُقْتَضى ركني لَا إِلَه إِلَّا الله»[٢].

وبناء على ما تقدم يكون إعراب كلمة التوحيد وفق المنهج السّلفي في معناها كالتالي:

"لَا" نَافِيَة للجنس.

و**"إله"** اسمها مبني معها على الفتح، وخبرها محذوف، تقديره: حقٌّ، أي: لا إله حقّ، على أن يكون معنى "إله" معبود، فيكون المعنى: لا معبود حق إلا الله.

و**"إلا الله"** استثناء من الخبر المرفوع. كذا قال العلامة الشيخ صالح الفوزان، ومعناه: أنَّ "إلا الله" مستثنى، وليس خبرًا، وهذا المستثنى مرفوع على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر، وقيل: إنه بدل من موضع "إلا الله".

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص:١٤٨)، هامش رقم (٣).

(٢) معنى لا إله إلا الله ومقتضاها وآثارها في الفرد والمجتمع (ص:٢٩).

وقال ابن أبي العز في شرح الطحاوية في إعراب "إلا الله": «مرفوع، بدلًا من موضع "لا إله"، ولا يكون خبرًا لـ(لا)، ولا للمبتدأ»[١].

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص:١٤٨).

ثالثًا
التعريف بالمؤلف «الشيخ عبدالله الشرقاوي»

اسمه[١]:

عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي.

ولادته:

ولد الإمام عبدالله الشرقاوي رحمه الله في قرية "الطويلة" من ضواحي "بلبيس" بالقرب من قرية "القرين" في محافظة "الشرقية" سنة (١١٥٠هـ) في مصر.

نسبته:

نسب إلى الشرقية.

(١) مصادر ترجمته:
- الأزهر في اثني عشر عامًا، نشر: إدارة الأزهر.
- الأزهر خلال ألف عام، للدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي (٣٢٢/٢-٣٢٤).
- الأعلام، للزركلي (٧٨/٤).
- شيوخ الأزهر، لأشرف فوزي.
- عجائب الآثار، للجبرتي، نشر: لجنة البيان العربي.
- كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، لسليمان رصد الحنفي الزياتي.
- مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، لعلي عبدالعظيم (١٥٥/١-١٨٦).

نشأته وتعليمه:

حفظ في طفولته القرآن الكريم في قرية "القرين" حيث نشأ بها، ولما تطلع إلى المعرفة شد رحاله إلى الجامع الأزهر حيث درس على كثير من أعلام علمائه، مثل: الشهاب الملوي، والشهاب الجوهري، والعلامة الشيخ علي الصعيدي، والشيخ الإمام الحفني، والشيخ الإمام الدمنهوري.

وقد تقلبت به الأحوال، فتجرع مرارة الفقر كما ذاق حلاوة اليسر، وعاش في ظلال الخمول والنسيان كما عاش في أضواء الجاه والسلطان، فاستفاد خبرة وتجربة ضمها إلى ما استفاده من علم وعرفان وإلى ما أحرزه من مجاهدة روحية في مجال السلوك، فصقلته التجارب وهذَّبته المعارف وزكَّته النفحات، وبهذا نال الصدارة في دنياه، وفاز بالزلفى إلى الله في أخراه.

تلاميذه:

من العلماء الذين تعلموا على يد الإمام الشرقاوي رحمه الله:

١- الفقيه النبيه الشيخ حسين بن الكاشف، فقد جذبه الإمام الشرقاوي إليه، فانخلع من الإمارة والقيادة العسكرية، ولازم الشيخ وتفقَّه على يديه.

٢- العلامة الشهير إبراهيم البجيري، وقد تخصص عليه في علم مصطلح الحديث.

٣- العلامة العمدة الشيخ محمد الدواخلي، وكان من ألمع تلاميذه، وقد لازم شيخه الإمام في فقه مذهب الشافعية وغيره من المعقولات ملازمة كلية، وانتسب له، وصار من أخص تلاميذه.

أخلاقه:

كان الشيخ الإمام عبدالله الشرقاوي رحمه الله متسامحًا متساهلًا، وقد خاض في حياته أحداثًا جسامًا، كان يلقاها بالمرونة والحكمة.

منزلته:

كان الشيخ عبدالله الشرقاوي رحمه الله شيخ علماء الشافعية ومفتيهم في عصره، وتنوع مؤلفاته في العلوم دليل على سعة علمه وفضله في الفقه والحديث والعقائد، وكما كان للشيخ رأي مسموع في الشئون الدينية، كان له أيضًا رأي مسموع في الشئون السياسية، فقد عاصر الشيخ رحمه الله الحملة الفرنسية على مصر، وقاد الشعب من أجل مقاومتها حينًا، ومن أجل التخفيف من شدة وطأتها على الشعب حينًا آخر، وطار صيته في كل مكان، وكتب عنه الأوربيون فصولًا طوالًا، وذهب كل من كتب عنه مذهبًا يتفق ومدى فهمه للأحداث الجسام التي وقعت في هذه الفترة القصيرة الحافلة في تاريخ مصر.

مؤلفاته:

١- التحفة البهية في طبقات الشافعية، ضمَّنه تراجم الشافعية حتى سنة (١٢١٢هـ)، ورتَّبه على حروف المعجم، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

٢- العقائد المشرقية في علم التوحيد.

٣- الجواهر السنية في شرح العقائد المشرقية -السابق ذكره-، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

٣- حاشية الشرقاوي على كتاب التحرير للشيخ زكريا الأنصاري.

٤- حاشية على شرح الهدهدي على أم البراهين المسماة بـ"الصغرى" لأبي عبدالله بن يوسف السنوسي، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

٥- شرح حكم ابن عطاء الله السكندري، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

٦- ثبت الشرقاوي، ذكر فيه أسانيد شيوخه في التفسير والحديث والفقه، وفي الأحزاب والأوراد، وتوجد منه أربع نسخ خطية بدار الكتب المصرية.

٧- مختصر الشمائل.

٨- شرح مختصر الشمائل.

٩- رسالة في "لا إله إلا الله".

١٠- رسالة في مسألة أصولية في جمع الجوامع "في أصول الفقه".

١١- شرح رسالة عبدالفتاح العادلي في العقائد.

١٢- شرح مختصر في العقائد والفقه والتصوف، وهو كتاب مشهور في بلاد داغستان.

١٣- شرح الحكم والوصايا الكردية في التصوف.

١٤- شرح ورد السَّحر للبكري.

١٥- مختصر مغني اللبيب لابن هشام في النحو والإعراب.

١٦- فتح المبدي شرح مختصر الزبيدي في الحديث، وقد طبع بعض المنتخبات منه ومن شرح الشيخ الغزي في هامش كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للبخاري.

١٧- تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين، وهو مطبوع في هامش كتاب "لطائف الأول فيمن تصرف في مصر من الدول".

ومن خلال هذه المؤلفات نرى غزارة علوم الإمام عبدالله الشرقاوي رحمه الله وتنوعها.

ولايته لمشيخة الأزهر:

لما مات الشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر عام (١٢٠٨هـ) تولَّى بعده الإمام الشرقاوي مشيخة الأزهر، وكان من المرشحين معه لتولِّي هذا المنصب العلمي والديني الجليل الشيخ مصطفى العروسي، لكنها آلت إلى الشيخ الشرقاوي، وأسندت له، وتولاها وهو موضع ثقة الجميع.

وفاته:

لقي الشيخ الإمام عبدالله الشرقاوي رحمه الله ربه يوم الخميس الثاني من شوال سنة ١٢٢٧هـ، وذكر الجبرتي أنه لما مات الشيخ الشرقاوي صلى عليه بالأزهر جمع كثير، ودُفِنَ في مدفنه الذي بناه لنفسه، فقد كان الشيخ الإمام عبدالله الشرقاوي رحمه الله ناظرًا على وقف وقفته السيدة الخاتون "خوند طغاي الناصرية" بالصحراء للصوفية والقراء، وكان الفرنسيون قد دمَّروه، فأنشأ الشيخ به مسجدًا وبنى لنفسه

إلى جواره قبرًا وعقد عليه قبة، وجعل تحتها مقصورة في داخلها تابوت عالٍ مربع، وبنى بجانبه قصرًا ملاصقًا له.

ولما توفي رحمه الله أصدر الباشا -الوالي- فرمانًا بعمل مولد سنوي له، واحتفى الناس بهذا المولد، وأقاموا الموائد ومدوا الأسمطة، وحضره جمع كبير من الفقهاء والمشايخ والأعيان.

رابعًا: التعريف بالرسالة «رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله»

توثيق نسبة الرسالة للشيخ عبدالله الشرقاوي واسمها:

لم يذكر المؤلف أي اسم لهذه الرسالة، إلا أنه ذكر في المقدمة الغرض من تأليفه لرسالته هذه، حيث قال: «فيقول كثير المساوئ عبدالله بن حجازي الشرقاوي: هذه كلمات وضعتها لبيان الإعراب والاستثناء في "لا إله إلا الله" على وجه مختصر».

فأخذ النساخ من هذه العبارة اسمًا للرسالة، فأطلقوا عليها "رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله".

وقد نسبها للشرقاوي أغلب من ترجم له[1].

---

(١) انظر:

- الأزهر في اثني عشر عامًا، نشر: إدارة الأزهر.
- الأزهر خلال ألف عام، للدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي (٢/٣٢٢-٣٢٤).
- الأعلام، للزركلي (٤/٧٨).
- شيوخ الأزهر، لأشرف فوزي.
- عجائب الآثار، للجبرتي، نشر: لجنة البيان العربي.
- كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، لسليمان رصد الحنفي الزياتي.
- مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، لعلي عبدالعظيم (١/١٥٥-١٨٦).

موضوعها:

إعراب كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"، ولم يعرض لمعناها ومقتضاها، إلا أنه أشار في ختام رسالته إلى تقدير يشير لمعنى كلمة التوحيد، وهو قوله: «ثم الخبر في "لا إله إلا الله" محذوف، تقديره: معبود بحق».

فيكون المعنى عنده: لا إله معبود بحق إلا الله.

القسم الثاني

التحقيق

وصف نُسختي الكتاب

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين، وهما:

١ - النسخة (أ):

ومصدرها: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ق (٢٨)، س (٩)، وهي مكتوبة بخط واضح، وهي نسخة كاملة، ورقمها في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: (١٥١٦).

٢ - النسخة (ب):

ومصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود: ق (١٠)، س (٢١)، وهي نسخة جيدة، وخط نسخها واضح، ورقمها في مكتبة جامعة الملك سعود: (١١٨٩).

منهج التحقيق

إنّ الهدف من تحقيق النصوص هي إخراج نص مطابق للنص الذي وضعه المصنف إن لم يكن نفسه؛ ولذلك فقد التزمت في تحقيق الرسالة بقواعد، وسرت بموجبها؛ لأجل إخراج النص سليمًا وواضحًا ومفهومًا، وهي ما يأتي:

أولًا: تحديد النسخة الأصل، ورمزت لها بـ(أ)، وقد اتخذت نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أصلًا؛ لكمالها ووضوحها.

ثانيًا: نسخت المخطوطة الأصل، وراعيت في ذلك الأمور التالية:

١- وضع علامات الترقيم المعروفة والمناسبة لكل موضع حسب القواعد الإملائية الحديثة.

٢- مراعاة تنقيط ما لم ينقط من الحروف بدقة وعناية، ووضع الهمزة وألف المد إذا أهملها الناسخ.

٣- كتابة أرقام أوراق المخطوطة بين قوسين؛ للدلالة على نهاية الورقة في المخطوط.

ثالثًا: مقابلة المخطوطة، وقد استدعى ذلك مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة مقابلة المنسوخ بأصله؛ للتأكد من سلامة نص الأصل.

المرحلة الثانية: مرحلة مقابلة الأصل النسخة الأخرى، وراعيت هنا الأمور التالية:

١- إثبات الفروق المهمة بين النسختين في الحاشية، وعند اختلاف النسختين لم ألتزم بذكر ما في (أ) باعتبارها أوضح النسخ وأكثرها سلامة من التحريف، وإنما كنت أقف عند هذه الفروق والاختلافات طويلًا، وأقرأ العبارة أكثر من مرة بتأمل وإمعان، وبعد ذلك أختار الأوضح والأصح من أي النسختين توفرت فيها هذه الأمور، ثم أثبت في الحاشية الفروق في النسخة الثانية؛ وبذلك حفظت لنص الكتاب تنسيقه وصحته.

٢- إثبات الزيادات الموجودة في غير النسخة الأصلية في الحاشية، والإشارة إلى مصدرها، وقد أثبتها في صلب النسخة الأصل إذا كانت هذه الزيادة منسجمة مع أسلوب المؤلف وروحه في التأليف، وأشير في الحاشية بما يوحي بهذه الزيادة ومصدرها.

٣- إثبات ما وجد من تصحيحات وتصويبات في هامش النسختين الخطيتين في الحاشية، والإشارة إلى مصدرها من النسختين الخطيتين.

رابعًا: تصحيح وتحرير النص، وراعيت في ذلك الأمور التالية:

١- إذا ظهر لي تصحيف أو تحريف في الكلمة أو في الجملة في النسخة الأصل فإني أبحث عن مصدر الخلل أو الخطأ، هل هو تحريف من الناسخ أو خطأ وسهو من المؤلف نفسه، أو من المصدر الذي أخذ عنه المؤلف، فإذا تحقق لي الصواب أثبته في الأصل، وأشرت في الحاشية إلى ذلك، وإلا أثبت عبارة الأصل

كما هي، وأشرت في الحاشية إلى مخالفة النسخة الأخرى، وكذلك إذا اتفقت النسختان على قراءة فإني أقف عندها وآخذ بها، إلا إذا وقفت على دليل قاطع يقطع بخطأ النسخ، فإني أثبت الصواب في صلب المتن، وأشير إلى ما في النسختين من خطأ في الحاشية.

٢- مراعاة لغة المؤلف وطرائقه في التعبير عما يسطره من علم، وقد ساعدني هذا على فهم النصوص الغامضة في النص.

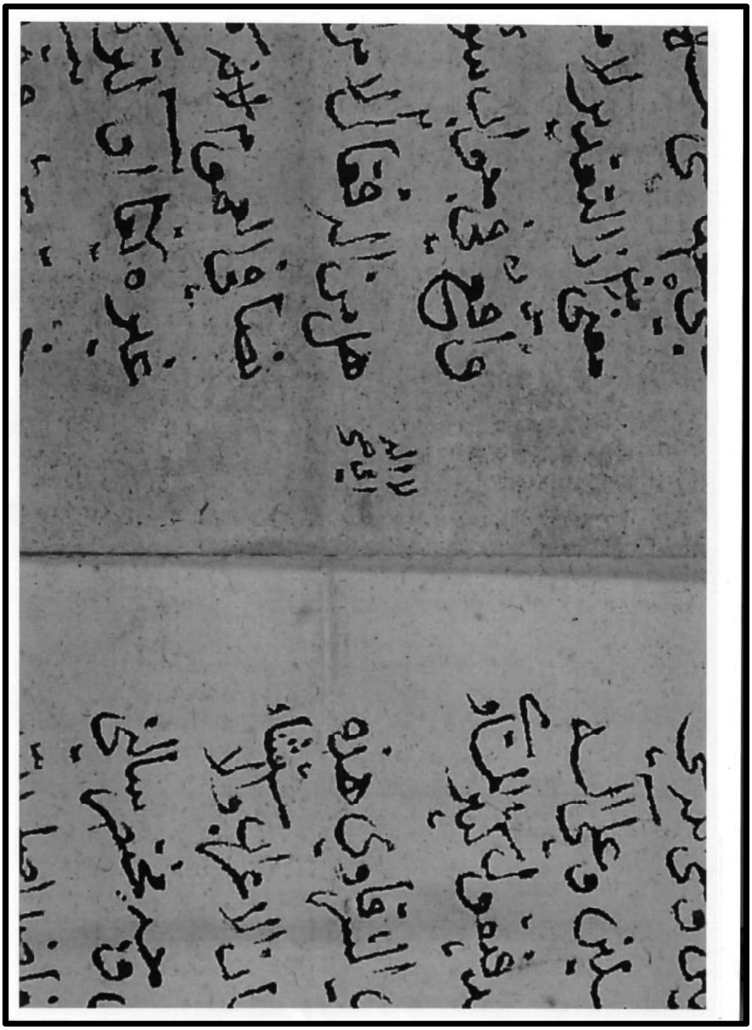
٣- الاستعانة بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في تحرير النص وتقويمه؛ إذ الرجوع إلى هذه المصادر يساعد على فهم كثير من الإشارات التي أشار إليها المؤلف.

٤- ضبط ما أشكل من الألفاظ، وهو مهم؛ إذ يساعد على فهم النص ومراد المؤلف.

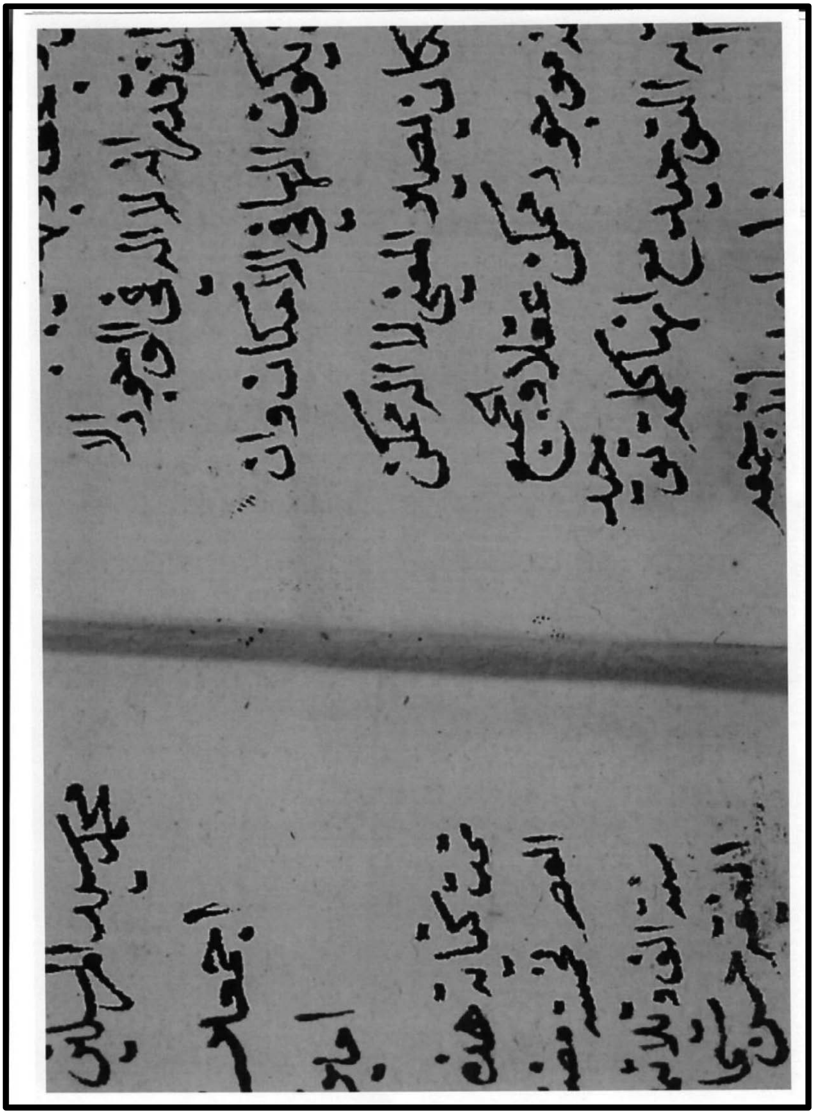
خامسًا: التعليق على المخطوطة، وقد اقتصرت فيه على ما يخدم النص ويساعد على فهمه، ويحل إشكالاته.

صور المخطوطات

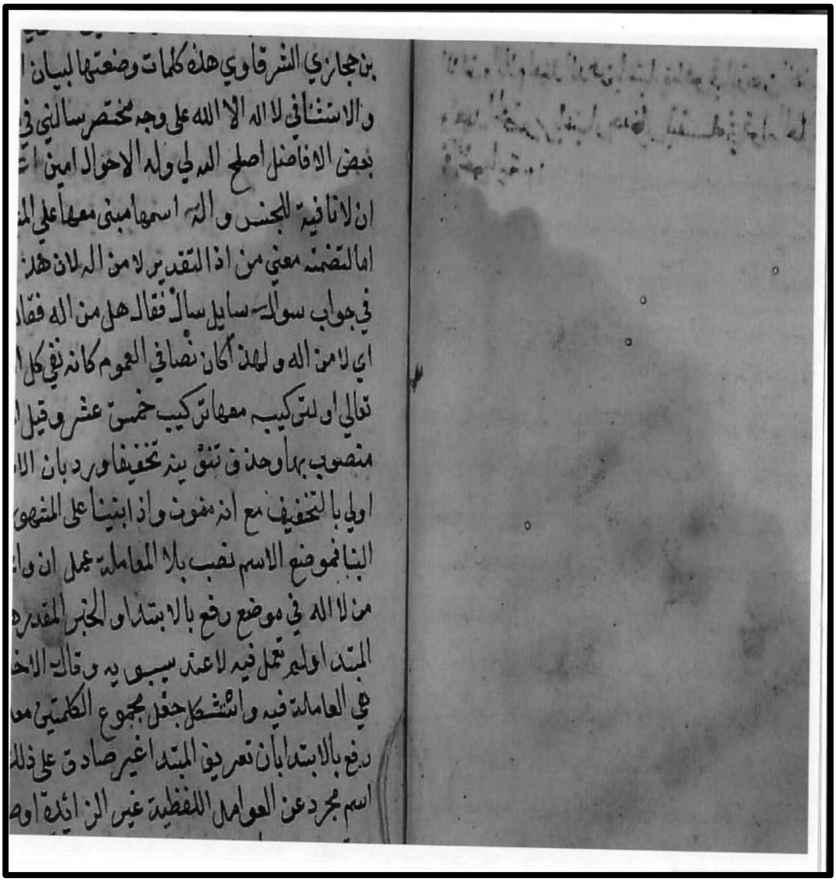
الورقة الأولى من النسخة (أ)



الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

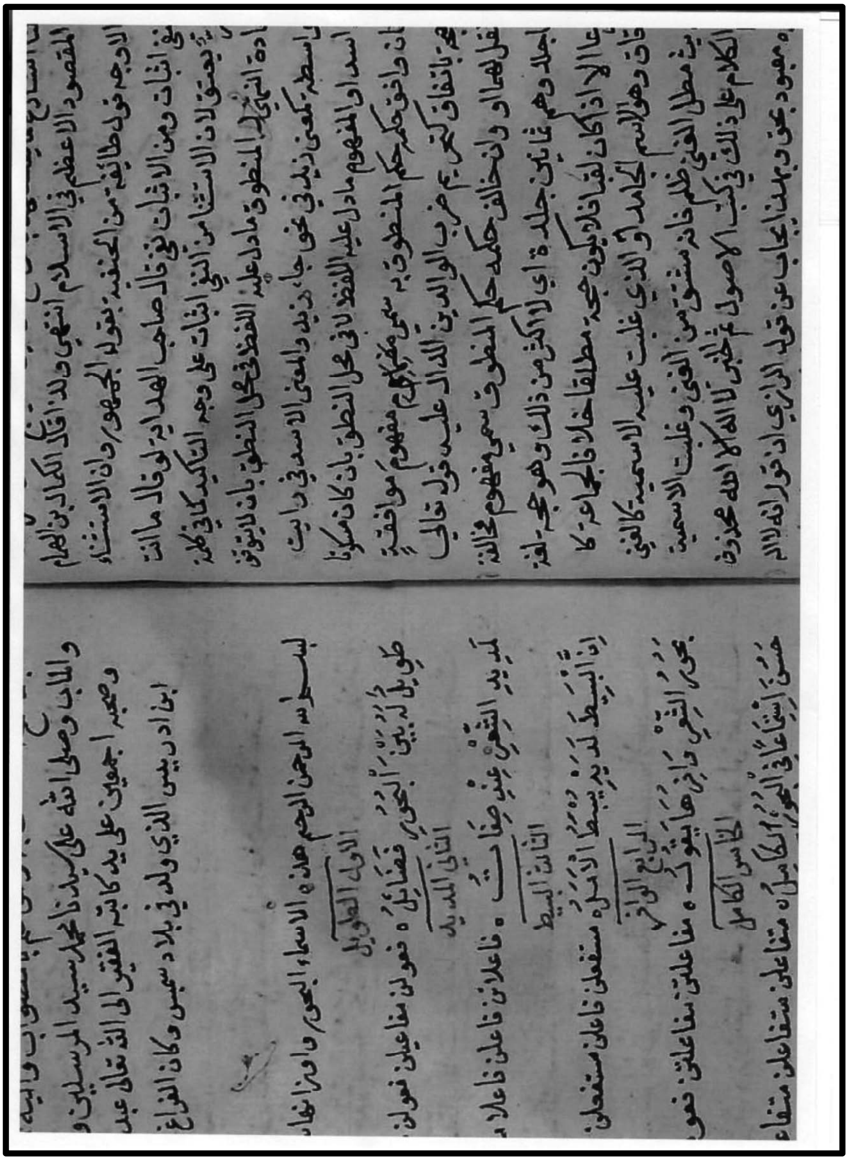


الورقة الأولى من النسخة (ب)



بن حجازي الشرقاوي هذه كلمات وضعتها لبيان ا
و الاستثنا في لا اله الا الله على وجه مختصر سالني في
بعض الافاضل اصلح الله لي وله الاحوال امين ا
ان لا نافية للجنس و اله اسمها مبني معها على المن
اما لتضمنه معنى من اذ التقدير لا من اله لان هذ
في جواب سوال سايل سال فقال هل من اله فقا
اي لا من اله و لهذا كان نصا في العموم كانه نفي كل ا
تعالي او لتركيبه معها تركيب خمسة عشر وقيل ا
منصوب بها وحذف تنوينه تخفيفا ورد بان الا
اولي بالتخفيف مع انه ممنوع واذا بنينا على المشهو
البنا فموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل ان و ا
من لا اله في موضع رفع بالابتدا او الخبر المقدر ه
المبتدا ولم تعمل فيه لا عند سيبويه و قالت الاخ
هي العاملة فيه واشكل جعل مجموع الكلمتين مع
رفع بالابتدا بان تعريف المبتدا غير صادق على ذلك
اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة او

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



النص المحقق

(٢/أ) بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فيقول كثير المساوئ عبدالله بن حجازي الشرقاوي: هذه كلمات وضعتها[١] لبيان الإعراب والاستثناء في "لا إله إلا الله" على وجه مختصر، سألني في ذلك بعض الأفاضل، أصلح الله لي وله الأحوال، آمين.

اعلم أنّ **"لا"** نافية للجنس.

و**"إله"** اسمها مبني معها على المشهور[٢].

إما لتضمنه معنى "من"؛ إذ التقدير: لا من إله؛ لأنّ هذا واقع في جواب سؤال سائل سأل فقال: هل من إله؟ فقال[٣]: لا من إله [٤]، ولهذا كان نصًا في العموم، كأنه نفى كل إله غيره -تعالى-.

أو لتركيبه معها تركيب خمسة عشر[٥].

وقيل: إنّه معرب منصوب بها، وحذف تنوينه تخفيفًا[٦].

---

(١) ما أثبته في (ب)، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في الأصل بلفظ: "أوضعتها".

(٢) ينظر الخلاف في إعراب اسم "لا" في همع الهوامع للسيوطي (٢/١٩٩).

(٣) في هامش الأصل: قوله فقال -أي: المجيب-.

(٤) في (ب): "لا إله، أي: لا من إله".

(٥) ينظر الخلاف في سبب بنائه في همع الهوامع (٢/١٩٩).

(٦) وهو رأي الزجاج. معاني القرآن وإعرابه (١/٦٩).

ورُدَّ (٣/أ) بأنّ الاسم المطول أولى بالتخفيف مع أنّه منون.

وإذا بنينا على المشهور -وهو البناء- فموضع الاسم نصب بـ**"لا"** العاملة عمل "إنَّ"، والمجموع من "لا إله" في موضع رفع بالابتداء، والخبر المقدر هو لهذا المبتدأ، ولم تعمل فيه **"لا"** عند سيبويه[١]. وقال الأخفش[٢]: هي العاملة فيه.

واستُشكل جعل مجموع الكلمتين معًا في محل رفع بالابتداء بأنّ تعريف المبتدأ غير صادق على ذلك؛ إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام، وليس مجموع "لا إله" اسمًا مجردًا ولا صفة معتمدة.

ورُدَّ بأنّ مجموع "لا إله" اسم (مجرد)[٣] مركب من كلمتين كـ" خمسة عشر " في قولك: عندي خمسة عشر.

وحقّقَ بعضهم أنّ **"لا"** لا تعمل في الاسم كالخبر[٤]، فالذي في محل رفع بالابتداء لفظ "إله"، لا المجموع، وعليه فلا إشكال.

وأنّ[٥] (٤/أ) **الاسم المعظم** يُرفع - هو الكثير-، ولم يأت في القرآن العزيز غيره، وقد ينصب.

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف (١٢٩٧/٣): «وهو الظاهر من كلام سيبويه». وهذه العبارة أدق؛ لأنّ سيبويه لم يصرح بعدم عملها. ينظر: الكتاب (٢٧٥/٢).

(٢) ينظر رأي الأخفش في: الارتشاف (١٢٩٧/٣)، وهمع الهوامع (٢٠٢/٢).

(٣) ما بين القوسين ساقط في الأصل، والذي يظهر لي من كلام الشرقاوي ثبوتها.

(٤) هذا الرأي ذكره السيوطي في الهمع (٢٠٢/٢)، ولم ينسبه لأحد.

(٥) أي: واعلم أنّ، فالكلام هنا معطوف على أوله.

أما إذا رفع فالأقوال فيه خمسة[١]، منها قولان معتبران، وثلاثة لا معول عليها.

فالقولان المعتبران: أن يكون رفعه على البدلية، وأن يكون على الخبرية، والأول هو المشهور. وعليه فقيل: إنه بدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر، وقيل: من اسم "لا" باعتبار محله قبل دخولها.

والأول أولى؛ لقربه؛ ولأنّ الإتباع بحسب اللفظ أولى من الإتباع بحسب المحل.

فإن قلتَ: لفظ الضمير ليس مرفوعًا، وإنما محله الرفع، كما أنّ محل اسم "لا" قبل دخولها الرفع، ففي كلٍّ إتباع بحسب[٢] المحل.

قلتُ: المراد باللفظ: لفظ العامل، فإنّ العامل في الخبر ملفوظ به، وهو مجموع **"لا"** واسمها عند سيبويه، أو "لا" فقط عند غيره، ففيه إتباع محل تلفظ بعامله (٥/أ)، بخلاف ما إذا كان مرفوعًا بالابتداء قبل دخول "لا"، فإنّ عامله وهو الابتداء قد زال بوجود "لا".

فإن قيل: الضمير جزئي لا يقبل الاشتراك حتى يشمل المستثنى -وهو "الله"- فيخرج منه؛ لأنّ الضمير معرفة، وهي: ما وضع لشيء بعينه، فهو موضوع لمعنى جزئي، كالمخاطب المعين في نحو: أنت عالم، وآلة الوضع كلية، كمطلق مخاطب، بناء على ما حققه السّيد[٣].

---

(١) الأقوال الخمسة مذكورة في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (١٤٢٨/٣).

(٢) ما أثبته في الأصل، وثبتت هذه الكلمة في (ب) بلفظ: "الاعتبار".

(٣) السيد هو: علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، المتوفى سنة (٨١٦هـ). له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٧/٥).

=

أجيب بأنّه وإن كان ضمير الغائب جزئيًا وضعًا لكنه يكثر استعماله في الكليات مجازًا إذا عاد إلى كلي، كما قاله العصام[١].

أما إذا بنينا على مذهب السّعد[٢] من أنّ الضمير كلّي وضعًا واستعمالًا، وأنّ وضعه وضع العلم الجنسي، فلا إشكال.

واعترض كل من قولي البدلية:

أما الأول فلأنّه حينئذ يكون بدل بعض، وليس ثَمّ رابط (٦/أ) يربطه بالمبدل منه، وبأنّ بينهما مخالفة، فإنّ البدل موجب، والمبدل منه منفي.

=

والذي حققه السيد موجود في حاشيته على المطول، وهو: كون الضمائر موضوعة لكل معين منها وضعًا واحدًا عامًا، ولا يلزم منه التجوز ولا الاشتراك. انظر: المطول شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني (١٨٨).

(١) العصام هو: إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، المتوفى سنة (٩٤٣ هـ). له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٤/٢٣٣).

وظاهر كلام العصام في كتابه الأطول "شرح تلخيص مفتاح العلوم" (١/٢٩١) أنه يميل إلى ما حققه السيد الشريف الجرجاني؛ فقد قال: «وأما تعريفه أي: جعل المسند إليه معرفة، وهو: ما وضع ليستعمل في شيء بعينه، أو ما وضع لشيء بعينه، والأول هو المشهور بين الجمهور، والثاني هو الذي حققه بعض المتأخرين، وهو المعتبر المنصور. وإن أردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية لنا، فإنا بذلنا فيه جهدنا المقدور». فلعله ذكر ما نقله الشرقاوي في الشرح المذكور.

(٢) السعد هو: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى سنة (٧٩٢هـ). له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٧/٢١٩).

ولم أقف على رأي السعد في شرحيه على تلخيص المفتاح: المختصر، والمطول.

وأجيب عن الأول بأنّ إلا [١] وما بعدها من تمام الكلام الأول، ولا قرينة مفهمة أنّ الثاني قد كان يتناوله الأول، فمعلوم أنه بعضه، فلا يحتاج إلى رابط.

وعن الثاني بأمرين:

الأول: أنّه بدل من الأول باعتبار عمل العامل، وتخالفهما في النفي والإثبات لا يمنع البدلية؛ لأنّ قاعدة البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه.

الثاني: أنّ البدل ليس هو لفظ "الله" فقط، بل هو مجموع "إلا الله"، وإلا بمعنى غير، كأنه قال: لا إله غير الله.

وأجيب[٢] بكون البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل.

---

(١) ما أثبته في (ب)، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في الأصل بلفظ: "بأن الأول".

(٢) هذا الجواب لو صح فإنّ الأقرب أنه سيكون جوابًا عن الاعتراض الأول، وهو: عدم وجود الرابط؛ لأن بدل الكل لا يشترط فيه وجود رابط.

والذي يظهر لي أن هذا الجواب ليس جوابًا في الأصل، وإنما هو نتيجة للجواب الثاني الذي قبله؛ إذ المعنى: أن "إلا الله" بأكمله هو البدل، وهو الذي يقع موقع "إله"، فيكون الأشبه هنا أن يكون البدل بدل كل من كل، ويدل على هذا ما نقله ناظر الجيش عن ابن الضائع في تمهيد القواعد (١٤٢٩/٣) حيث قال: «وقد قال ابن الضائع: إذا قلت: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فـ"إلا زيد" هو البدل، وهو الذي يقع في موضع "أحد"، فليس "زيد" وحده بدلًا من أحد ...». ثم قال بعد ذلك: «فعلى هذا المبدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل».

وأما الثاني[١] فبأنّ "الله" سبحانه بدل من "إله" مع أنه معرفة، فلا يصح إحلاله محل الأول؛ لأنّ "لا" لا تعمل (٧/أ) إلا في النكرات.

وأجيب بأنّ البدل هنا باعتبار (توهم)[٢] كون العامل فعلًا مقدرًا، والتقدير: لا يستحق العبادة أحد[٣] إلا الله، وهذا يمكن فيه إحلال البدل محل المبدل منه بأن تقول: لا يستحق العبادة إلا الله[٤].

واعتُرض القول بالخبرية بثلاثة أمور[٥]:

الأول: أنه يلزم عليه كون خبر "لا" معرفة، وهي لا تعمل في المعارف.

الثاني: أنّ الاسم المعظم مستثنى، والمستثنى مغاير للمستثنى منه، ومقتضى كونه خبرًا أنه عينه، فتنافيا[٦].

الثالث: أنّ اسم "لا" عام، والاسم المعظم خاص، والخاص لا يكون خبرًا عن العام.

وأجيب عن الأول بأنّه حال تركيب الاسم مع "لا" لا عمل لها في الخبر، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها؛ لأنّ شبهها بـ"أنَّ" ضعُف حين ركبت؛ لصيرورتها جزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل، ومقتضى هذا أن يبطل

---

(١) أي: من قولي البدلية، وهو: أن "الله" بدل من محل اسم "لا"، فاعترض عليه بالآتي.

(٢) ما بين القوسين ساقط في الأصل، والسياق يقتضيه، فأثبته.

(٣) هذه الكلمة في (ب).

(٤) هذا الجواب للشلوبين، نقله عنه ناظر الجيش في التمهيد وحسّنه (١٤٣٠/٣).

(٥) الحاشية المصرية للدماميني على مغني اللبيب (ص:٣٨٥).

(٦) ما أثبته في الأصل، وثبتت هذه الكلمة في (ب) بلفظ: "فيتنافيان".

عملُها في الاسم (٨/أ) أيضًا، لكن أُبقي عملها فيه لقربه، وجُعلت هي ومعمولها بمنزلة المبتدأ.

قال ابن مالك: «والذي عندي أنّ سيبويه يرى أنّ "لا" المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا؛ لأنّ جزء الشيء لا يعمل فيه»(١).

وعن الثاني بأنّ جعله خبرًا بالنّظر لـ"إله"، أي: أنّه خبر عنه، وجعله مستثنى بالنظر للضمير المحذوف، أي: أنّه مستثنى منه، لا من "إله"، فهو مستثنى من الضمير المستتر في الخبر المقدر لصحة المعنى، وخبر بالنسبة إلى اللفظ من غير اعتبار شيء مقدر، كقولهم: ما قام إلا زيد، فإنه مستثنى من مقدر، وفاعل بحسب اللّفظ.

واعترض بأنّ الضمير الراجع لـ"إله" عينه، فيعود الإشكال.

وأجيب بأنّه يُلاحظ في الاستثناءِ أنّ الضمير عام، و"الله" مستثنى منه، فحصلت المغايرة بينهما، وفي الخبرية كونه عين الإله، فحصل الاتحاد.

وعن الثالث بأنّ الإله وإن كان عامًا (٩/أ) لكن المقصود نفي الآلهة غيره تعالى وإثباتها لفرد واحد، وذلك الفرد هو الله الواقع خبرًا، على أنّ محل عدم صحة الإخبار بالخاص عن العام إنما هو في حالة إيجاب الخاص للعام، لا في حالة سلبه عنه.

---

(١) شرح التسهيل، لابن مالك (٢/٥٥).

وأما الأقوال الثلاثة الباقية التي لا معول عليها[(١)]:

فأحدها: أنّ "إلا " ليست أداة استثناء، بل بمعنى: غير، وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم "لا" باعتبار المحل، والتقدير: لا إله غير الله في الوجود، فـ"إلا" اسم ظهر إعرابها فيما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف، وألغز في ذلك بعضهم بقوله:

حاجيتكم لتخبروا ما اثنان ... وأولٌ إعرابه في الثاني
وذاك مبني بكل حال ... ما هو للناظر كالعيان

واعترض بأنّ المقصود من هذا الكلام أمران: نفي الألوهية عن غير الله تعالى، وإثبات الألوهية له؛ لأنّ الحصر يستفاد منه الأمران بطريق المنطوق، وعند جعل "إلا" بمعنى "غير" ينتفي الحصر، ولا يفيد التركيب إلا الأمر الأول، وهو نفي الألوهية عن غير الله تعالى، دون الأمر الثاني.

فإن قيل: يستفاد ذلك من دلالة المفهوم[(٢)].

قلنا: أين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق؟ على أنّ المفهوم المذكور مفهوم لقب، وهو مختلف فيه[(٣)].

---

(١) التمهيد، لناظر الجيش (١٤٣٢/٣)، والحاشية المصرية، للدماميني (ص:٣٨٨).

(٢) ما أثبته في الأصل، وثبتت هذه العبارة في (ب) بلفظ: "يستفاد ذلك بطريق المفهوم".

(٣) مفهوم اللقب عند الأصوليين هو: تعليق الحكم بالاسم الجامد، سواء أكان اسم جنس أو علمًا. وهو لا يدل على نفي الحكم عما عداه على الصحيح. وليس المراد به اللقب الاصطلاحي النحوي. ينظر الخلاف في حجية مفهوم اللقب في: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، للعراقي (١٢٨/١).

ورُد بأنّ المعتمد في الأصول: أنّ الحصر لا يفيد إلا أحد الأمرين بطريق المنطوق، وأما الثاني فمستفاد بطريق المفهوم، فلا فرق بين الحصر وغيره.

القول الثاني: أنّ "لا إله" في موضع الخبر بحسب الأصل، و"إلا الله" في موضع المبتدأ بحسب الأصل، فإن الأصل: الله إله، ثم قدم الخبر وقرن بـ"لا"، وأخر المبتدأ وقرن بـ"إلا"؛ لإفادة الحصر، والذي أحوج إلى ذلك المحافظة على (١٠/أ) قاعدة: أنّ المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

وضُعّف بأنه يلزم عليه أنّ الخبر يبنى مع "لا"، وهي لا يبنى معها إلا المبتدأ.

والقول الثالث: أنّ الاسم مرفوع بـ"إله"، كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا: أقائم الزيدان؛ لأنّ إلهًا بمعنى: مألوهًا، من "أله"، أي: عُبد، فيكون مرفوعًا على أنّه فاعل أغنى عن الخبر.

وضُعّف ذلك بأنّ إلهًا ليس بوصف صريح، فلا يستحق عملًا، وأيضًا لو كان عاملًا فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه؛ لأنّه مطول.

وأجيب بأنّ بعض النحاة يجيز حذف التنوين في مثل ذلك. **ونظر فيه** بأنّ الذي يجيز حذفه يجيز إثباته أيضًا، ولم يُعلم أنّ أحدًا أجاز التنوين في "لا إله إلا الله".

ورد هذا التنظير بأنّ عدم ذلك إنما هو من (١١/أ) جهة الشرع، فلا ينافي جوازه قياسًا.

وأما النصب فذكروا له توجيهين[١]:

الأول: أن يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر، لا على البدل من اسم "لا"؛ لأنه معرفة، و"لا" إنما تعمل في نكرة.

والثاني: أن يكون "إلا الله" صفة لاسم "لا" باعتبار محله بعد دخول الناسخ.

واعترض الأول بأنّ الكلام غير موجب، فيترجح إتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه؛ للمشاكلة، بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأنّ "إلا" عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة.

وأجيب بأنّ الإتباع إنما يترجح إذا حصلت مشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في ظهور الإعراب، أما إذا لم تحصل -كما هنا، وكما في: لا رجل فيها إلا زيدًا- كان النصب على الاستثناء أحسن (١٢/أ) من الإتباع؛ لأنّ المبدل منه -سواء كان الضمير المستتر في الخبر، أو اسم "لا" باعتبار المحل- لا يظهر فيه إعراب، فلم تحصل مشاكلة في الإتباع.

واعترض الثاني بأنّه يلزم عليه أن يكون الكلام نصًا في ثبوت الألوهية لله تعالى الذي هو المقصد الأهم؛ إذ المعنى: لا إله غير الله، ويبقى الكلام مسكوتًا فيه عن ألوهيته تعالى.

ورد بما تقدم قريبًا[٢].

---

(١) التمهيد، لناظر الجيش (١٤٣٢/٣)، والحاشية المصرية، للدماميني (ص:٣٨٨).

(٢) والرد المتقدم هو قوله (ص:٥١): «ورُد بأنّ المعتمد في الأصول: أنّ الحصر لا يفيد إلا أحد الأمرين بطريق المنطوق، وأما الثاني فمستفاد بطريق المفهوم، فلا فرق بين الحصر وغيره».

واختلف في الاستثناء المذكور هل هو متصل أو منقطع، أو لا متصل ولا منقطع؟ ووقعت مناظرة بين سيدي محمد اليستيني(١) وسيدي عبدالله الهبطي(٢)، وألَّفَ كل منهما رسالة.

فقال الأول: النفي إنما يتسلط على الآلهة المعبودة بباطل بتنزيلها منزلة العدم، كما في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تنزيلًا لريب المرتابين (١٣/أ) منزلة العدم؛ لكون القرآن ليس محلًا للريب، والاستثناء منقطع، وهو استثناء محاشاة، بمعنى: أنه لم يدخل في النفي حتى يخرج منه، بل هو منوي تقديم ثبوته، والمعنى: إلا إله بحق ثابت ولا إله بباطل موجود. ولا يرد أنّ الآلهة بباطل موجودة؛ لأنا نزلناها منزلة العدم؛ لعدم فائدتها، فالاستثناء ظاهري(٣)، لا باطني.

ولو نظر لكونه ظاهريًا وباطنيًا معًا لكان كذبًا من وجهين:

أحدهما: ثبوت الألوهية الباطلة لله تعالى؛ لأنّ المستثنى يكون من جنس المستثنى منه.

والثاني: نفي الآلهة الباطلة مع وجودها؛ لأنّ المعنى: لا إله باطل إلا الله، فإنه إله باطل. وهذا لا يقوله عاقل.

---

(١) اليستيني هو: محمد بن أحمد بن عبدالرحمن اليستيني، المتوفى سنة (٩٥٩هـ)، من فقهاء المالكية. له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٦/٦).

(٢) الهبطي هو: عبدالله بن محمد الهبطي، المتوفى سنة (٩٦٣هـ)، من كبار الزهاد في المغرب. له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٤/١٢٦).

(٣) ما أثبته في (ب)، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في الأصل بلفظ: "ظاهر".

وقال الثاني: إنما تسلط على الآلهة المعبودة بحق في اعتقاد عابديها، كالأصنام (١٤/أ) والشمس والقمر؛ وذلك أنّ المعبود بباطل له وجود في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلًا، ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقًا، فهو من حيث وجوده في الخارج في نفسه لا ينتفي؛ لأنّ الذوات لا تنتفي، ولذا احتاج (اليستيني)[1] إلى قوله: "بتنزيلها منزلة العدم"؛ حتى يصح توجه النفي إليها، وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلًا؛ إذ كونه معبودًا بباطل أمر حق لا يصح نفيه، وإلا كان كذبًا، فتعين أن نفيه إنما هو من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودًا بحق، والمعنى: لا معبود بحق موجود إلا الله، فالمستثنى داخل في المستثنى منه، بمعنى: أنه فرد من أفراده خارج من حكمه، وهو النفي (١٥/أ)، فصح الحكم على الاستثناء بالاتصال نظرًا إلى الأول.

ألا ترى أنّ قولك: جاء القوم إلا زيدًا من قبيل الاستثناء المتصل اتفاقًا مع أنّ المستثنى خارج من حكم المستثنى منه؟

لا يقال: يلزم من تفسير إله بمعبود بحق استثناء الشيء من نفسه؛ لأنّ الله اسم للمعبود بحق أيضًا؛ لأنا نقول: مفهوم "إله" كلي، ومفهوم "الله" جزئي؛ لأنه علم على المعبود بحق الموجد للعالم، واستثناء الجزئي من الكلي صحيح، لكن إطلاق الجزئي والكلي في حقه تعالى لا يجوز إلا في مقام التعليم؛ لما في ذلك من إيهام ما لا يليق.

---

(١) ما أثبته هو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في الأصل و(ب) بلفظ: " البيستني".

وإذا دققت النظر وجدت الخلاف المذكور لفظيًا؛ لأنّ كلًا ناظر لجهة لو نظر لها الآخر لسلم ما قاله صاحبه، والنفي على الثاني من باب عموم السلب (١٦/أ)؛ لأنّه متعلق بجميع أفراد الإله.

ومتى كان النفي متعلقًا بجميع الأفراد بأن تكون القضية دالة على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد الموضوع كان ذلك من باب عموم السلب، نحو: كل إنسان لم يقم، فإنه يفيد نفي القيام عن كل فرد من أفراد الإنسان، بخلافه على الأول، فإنّه من باب سلب العموم؛ لأنّ النّفي متعلق بما عدا مولانا -جل وعز- من أفراد الإله.

ومتى كان النفي متعلقًا ببعض الأفراد بأن تكون القضية دالة على نفي الحكم عن بعض أفراد الموضوع كان ذلك من باب سلب العموم، نحو: لم يقم كل إنسان، فإنه يفيد نفي القيام عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد.

وقد علم مما مر أنّ كلًا من القولين صحيح، لكن الأولى الثاني، أعني: كون (١٧/أ) الاستثناء متصلًا؛ لأنّه المتبادر من كلام النحاة، ولأنّ الاستثناء حقيقة فيه، وإطلاقه على المنقطع مجاز، ولا يقدح فيه أنّ عبادة المعبودات بحق غيره تعالى تقديرية، وعبادته تعالى بحق تحقيقية؛ لأنّ ذلك لا يضر في الاستثناء المتصل، بل المدار فيه على مطلق الاتحاد في الوصف، وهو هنا مطلق العبادة بحق.

وأورد على الأول[١]: أنه (إذا)[٢] لم يمكن تسلط العامل في الاستثناء المنقطع على المستثنى -كما هنا، وكما في: ما زاد هذا المال إلا النقص- وجب

---

(١) وهو قول اليستيني: إن الاستثناء منقطع.

(٢) ما بين القوسين ساقط في الأصل، والسياق يقتضيه، فأثبته.

نصبه على الاستثناء باتفاق الحجازيين والتميميين[(١)]، ولا يجوز رفعه على البدلية؛ لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه، على أنه تواتر رفع الله هنا.

ورد بأنه لا يتعين عند الرفع كونه بدلًا، بل يجوز رفعه على الخبرية، أو غيرها مما مر، ويجوز أيضًا -كما قال (١٨/أ) السيرافي- كونه مبتدأ وخبره محذوف، و"إلا" بمعنى: "لكن"، والتقدير: لا إله معبود بحق لكن الله معبود بحق، على أنّ محله وجوب النصب إذا كان الاستثناء منقطعًا، أما ما احتمل ذلك واحتمل الاتصال -كما هنا- فيجوز رفعه ونصبه.

وقال بعضهم[(٢)]: الاستثناء هنا قسم مستقل، لا يتصف بكونه متصلًا ولا منقطعًا؛ لئلا يتوهم أن يقال: المستثنى بعض المستثنى منه، ولأنه إن كان متصلا لزم أن يكون المستثنى منه جنسًا أخرج الله منه، فيكون نوعًا مركبًا من ذلك الجنس، وفصل آخر، وهو محال، وإن كان منقطعًا لزم ألا يصدق عليه أنّه إله.

ولا يخفى ضعف هذا القول؛ إذ لا يلزم في الاستثناء المتصل كون المستثنى نوعًا من جنس، ويكفي (١٩/أ) في الاستثناء المنقطع المغايرة بين المستثنى والمستثنى منه في كون الأول معبودًا بحق، والثاني بباطل وإن أطلق على كل أنه إله، وأما توهم كونه بعضًا فلا يضر؛ لأنهم صرحوا بتجويز البدلية، وأنه بدل بعض، والمراد بعض من مفهوم المستثنى منه.

---

(١) ما أثبته هو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في الأصل بلفظ: "والتميمين".

(٢) القائل هو: ابن الضائع، وهو: علي بن محمد بن علي الإشبيلي، المتوفى سنة (٦٨٠هـ). وهذا القول نقله عنه ناظر الجيش في التمهيد (١٤٢٩/٣).

ولو نظر لمثل هذا التوهم لمنع إطلاق لفظ الاستثناء؛ لأنّ معناه: الإخراج، وهو فرع تصور الدخول، فلا يضر توهم البعضية؛ لصحتها هنا بالمعنى الذي تقرر سابقًا.

ومما يضعف هذا القول: إجماع النحاة على أنّ الاستثناء لا يخرج عن المتصل والمنقطع، على ما فيه.

هذا كله بالنظر لما يقتضيه التركيب بحسب الوضع، أما بحسب المقام فقال المقترح في الأسرار العقلية[١] ما معناه: "لا" في "لا إله إلا الله" ليست على بابها لنفي (٢٠/أ) الجنس، كما يعتقده كل قاصر، وإلا لزم[٢] عليه كفر وإيمان في كل زمان ينطق فيه بهذه الكلمة؛ لأنّ نفي الإله أولًا يعم حتى الله تعالى، وهذا كفرٌ، وقول: "إلا الله" إيمان، فيلزم أنّ كل متلفظ بها مرتد تائب، وهو باطل بالإجماع، وإنما القصد[٣] بها الإيمان.

فالمخلِّص من ذلك أحدُ أمور ثلاثة[٤]:

الأول: أن تجعل "لا" وما دخلت عليه اسمًا موضوعًا لوحدته تعالى، فيكون لوحدته تعالى اسمان: اسم بسيط، وهو: "الله" واحد، واسم مركب، وهو: "لا إله

---

(١) الأسرار العقلية (ص:٤٠).

والمقترح هو: مظفر بن عبدالله بن علي الأنصاري الأزدي، المتوفى سنة (٦١٢هـ). له ترجمة في: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٨/٣٧٢).

(٢) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

(٣) ما أثبته في الأصل، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في (ب) علة لهذا النحو بلفظ: "قصد".

(٤) هذه الأمور الثلاثة ليست في الأسرار العقلية، فهي ليست من كلام المقترح، بل من زيادة الشرقاوي، فقد وضح كلام المقترح في الأسرار، وزاد عليه ما ذكره من الأمور الثلاثة المخلصة من التعارض الذي ذكره المقترح؛ ولذا قال الشرقاوي في نهاية كلامه: "اهـ بإيضاح وزيادة".

إلا الله"، ودلالة المركب عليها أقوى من دلالة البسيط؛ لأنّ الأول ينفي التعدد اتصالًا وانفصالًا، بخلاف الثاني، على ما قاله بعضهم، فالاستثناء على غير ظاهره ولم يوجد من أول الأمر إلا الإثبات.

ونظير ذلك ما قاله القاضي الباقلاني[(١)]: «"ليس له عليَّ عشرة إلا ثلاثة" (٢١/أ)، فإنه جعل ذلك اسمًا للسبعة، فيكون للسبعة اسمان: بسيط، وهو: سبعة، ومركب، وهو: عشرة إلا ثلاثة»[(٢)].

الثاني: أنّ المراد بـ"لا إله" نفي الآلهة ما عدا الله تعالى، و"إلا الله" قرينة على ذلك، كما قاله أكثر الأصوليين في "ليس له عليَّ عشرة إلا ثلاثة"، فإن المراد بالعشرة عندهم في ذلك هو السبعة؛ إطلاقًا لاسم الكل على الجزء، و"إلا ثلاثة" قرينة لإرادة ذلك، فـ"إلا" ليست للإخراج، ولم يوجد من أول الأمر إلا النفي.

الثالث: أن يلاحظ الاستثناء والإخراج قبل الحكم، فـ"الإله" عام، ثم أخرج منه "الله"، ثم حكم عليه بالنفي، فلا[(٣)] يتوجه النفي إلا على الآلهة ما عداه تعالى، كما قاله بعض الأصوليين[(٤)] في المثال المذكور من أنّ المراد بـ"العشرة" فيه

(١) رأي الباقلاني ذكره في الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للعراقي (٢/٣٧١).
والباقلاني هو: أبو بكر محمد بن محمد البصري الباقلاني، المتوفى سنة (٤٠٢هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (١٧/١٩٠).

(٢) أقول: وأكثر الأصوليين على أن المراد بعشرة في المثال المذكور: سبعة، و"إلا" قرينة على إطلاق الكل وإرادة البعض مجازًا، فالاستثناء موضح لمراد المتكلم. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٢/٣٧٠).

(٣) ما أثبته في الأصل، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في (ب) بلفظ: "فلم".

(٤) هذا القول صححه ابن الحاجب والسبكي. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للعراقي (٢/٣٧٠)

جميع أفرادها، ثم أخرج منها الثلاثة، فبقي سبعة، ثم أسند إليها الحكم -أعني: النفي-، فلم يلزم تناقض (٢٢/أ)؛ لأنّ الإقرار[١] إنما هو بالباقي بعد الإخراج، وكذلك ما هنا، فيلاحظ الإله كليًا، ثم تصفه بكونه غير الله، ثم تأتي بالنفي، والمعنى: الإله الموصوف بكونه غير الله ليس موجودًا. أهـ بإيضاح وزيادة.

واعلم أنّ الكلمة المشرفة تدل بحسب الأصل على نفي الألوهية عن غيره تعالى، وإثباتها له تعالى على وجه القصر، إما قصر إفراد[٢]: إن كان المخاطب بها مجوسيًا أو وثنيًا، أو قصر قلب[٣]: إن كان دهريًا أو طبيعيًا، أو قصر تعيين[٤]: إن كان واقفًا شاكًا في مدلولها.

واختلف في دلالتها على المعنى المذكور، فقيل: بالوضع، وقيل: بعرف الشرع.

ومبني الخلاف على أنّ الاستثناء من النفي إثبات وعكسه أو لا؟

وذلك أنّ العلماء -أبا حنيفة وغيره- اتفقوا على أنّ "إلا" للإخراج، وأنّ المستثنى مخرج، وأنّ كل شيء خرج من نقيض دخل في نقيضه. فهذه ثلاثة أمور

---

(١) ما أثبته في الأصل، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في (ب) بلفظ: "قرار".

(٢) القصر يكون للإفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو: إنما الله إله واحد، ردًا على من اعتقد أن الله ثالث ثلاثة.

(٣) القصر يكون للقلب إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته، نحو: ما سافر إلا علي، ردًا على من اعتقد أن المسافر خليل، فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده.

(٤) القصر يكون للتعيين إذا كان المخاطب يتردد في الحكم، كما إذا كان مترددًا في كون الأرض متحركة أو ثابتة، فتقول له: الأرض متحركة لا ثابتة، ردًا على شكه وتردده في ذلك الحكم.

متفق عليها، وبقي أمر رابع مختلف فيه، وهو: أنا إذا قلنا: "قام القوم إلا زيدًا" مثلًا فهناك (٢٣/أ) أمران: الفعل -كالقيام-، والحكم به. **فاختلفوا هل المستثنى مخرج من القيام أو من الحكم**[(١)]؟

فقال الجمهور -كالشافعي وأئمة اللغة-: من القيام، فيدخل في نقيضه، وهو: عدم القيام، فلذا قالوا: الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي.

وقال أبو حنيفة: هو مستثنى من الحكم، فيخرج لنقيضه، وهو: عدم الحكم، فيكون غير محكوم[(٢)] عليه، بل مسكوتًا عنه، فأمكن أن يكون قائمًا وألا يكون، فلا يكون الاستثناء من النفي إثباتًا ولا من الإثبات نفيًا.

فإذا قال: "له عليَّ عشرة إلا ثلاثة" كان انتفاء ثبوت الثلاثة عندنا بدلالة اللفظ، وعنده بحكم البراءة الأصلية، وإذا قال: "ليس له عليَّ عشرة إلا سبعة" كان ثبوت السبعة عندنا بدلالة اللفظ، وعنده بالعرف، فعنده "لا إله إلا الله" لا يدل على ثبوت الألوهية لله تعالى بحسب الوضع، بل بعرف الشرع، وعندنا تدل بحسب الوضع على نفي الألوهية عن غير الله تعالى وثبوتها له.

وهل دلالتها عليها بطريق المنطوق أو (٢٤/أ) بطريق المنطوق في الأول والمفهوم في الثاني؟ خلاف عندنا[(٣)].

---

(١) ينظر الخلاف في المسألة في: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للعراقي (٢/٣٧٣).

(٢) ما أثبته في الأصل، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في (ب) بلفظ: "محكم".

(٣) الخلاف هنا ليس خاصًا بكلمة التوحيد وإنما هو في كل أسلوب قصر جاء بطريق النفي والإثبات.
وينظر الخلاف في هذه المسألة في: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي (١/٣٦٢)، والبحر المحيط في أصول الفقه (٤/٤٩).

فذهب إلى الأول: أبو الحسين القطان(١)، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي في الملخص(٢)، ورجحه القرافي في قواعده(٣)، والبرماوي شيخ المحلي في شرح ألفيته(٤)، قال: «بدليل أنه لو قال: "ما له عليَّ إلا دينار" كان ذلك إقراراً بالدينار، ولو كان بالمفهوم لم يؤاخذ به؛ لعدم اعتبار المفهوم في الإقرار، ولا يلزم أن يكون اللفظ له مفهومًا(٥)».

---

(١) ينظر قول القطان في: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (٤/٤٩).
وأبو الحسين القطان هو: أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، المتوفى سنة (٣٥٩هـ)، من كبراء الشافعية. له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (١/٢٠٩).

(٢) ينظر رأي الشيرازي في: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٥٠).
وأبو إسحاق الشيرازي هو: إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة (٤٧٦هـ). له ترجمة في: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣/٨٨).

(٣) ينظر رأي القرافي في: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٥٠).
والقرافي هو: أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي المالكي، المتوفى سنة (٦٨٤هـ). له ترجمة في: الديباج المذهب، لابن فرحون (ص:٦٢).

(٤) البرماوي له ألفية في أصول الفقه اسمها: "النبذة الألفية في الأصول الفقهية"، وله شرح عليها اسمه: "الفوائد السنية في شرح الألفية". ولم أقف على شرحه هذا.
والبرماوي هو: شمس الدين محمد بن عبدالدائم البرماوي، المتوفى سنة (٨٣١هـ). له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٦/١٨٨).

(٥) ما أثبته هو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في الأصل و(ب) بلفظ: "مفهوم".

وذهب ابن السبكي(١) **وشارحه الجلال المحلي**(٢) **إلى الثاني، فقالا:** «دلالتها على نفي(٣) الألوهية عن غير الله منطوق، وعلى ثبوتها لله مفهوم مخالفة»(٤).

قال شيخ الإسلام زكريا(٥): «ولا بعد فيه؛ لأنّ القصد أولًا وبالذات: رد ما خالفنا فيه المشركون لا إثبات ما وافقونا عليه، فكان المناسب للأول المنطوق، وللثاني المفهوم».

وأجاب عن الاستدلال بمسألة الإقرار بأن محل عدم اعتبار المفهوم فيما إذا كان بغير الحصر، كما يفهمه كلامهم. ويؤيد هذا ما قاله السعد في مقام الرد على الحنفية، حيث قال: «لكن إنكار دلالة "ما قام إلا زيد" على ثبوت القيام لزيد يكاد (٢٥/أ) يلحق بإنكار الضروريات، وإجماع أئمة العربية على أن

---

(١) ابن السبكي هو: عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي الشافعي، المتوفى سنة (٧٧١هـ). له ترجمة في: الدرر الكامنة، لابن حجر (٢/٢٥٨).

(٢) الجلال المحلي هو شارح جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي، وهذا ما أراده الشرقاوي بقوله: "وشارحه".

والجلال المحلي هو: محمد بن أحمد بن محمد المصري الشافعي، المتوفى سنة (٨٦٤هـ). له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٥/٣٢٣).

(٣) ما أثبته في الأصل، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في (ب) بالتعريف بلفظ: "النفي".

(٤) البدر الطالع في حل جمع الجوامع (١/٢٠٠).

(٥) ينظر قول الشيخ زكريا وجوابه في: حاشية العلامة البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع (١/٢٥٣).

والشيخ زكريا هو: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، المتوفى سنة (٩٢٦هـ). له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٣/٤٦).

الاستثناء من النفي إثبات لا يحتمل التأويل، فنحو "لا إله إلا الله" يدل بمنطوقه على نفي الألوهية عن غير الله تعالى، ويدل بمفهومه على ثبوت الألوهية لله». اهـ.

وقال ابن دقيق العيد(١): «كلام الحنفية مراوغة جدلية، والشارع خاطب مَن لا يعرف الشرع بـ"لا إله إلا الله"، وأمرهم بها لإثبات مقصود التوحيد، وحصل(٢) الفهم لذلك منهم من غير احتياج لأمر زائد، ولولا أنّ الإثبات فيها معروف بغير الشرع ما حسن ذلك، ولو كان وضع اللفظ لا يقتضي ذلك لكان أهم المهمات أن يعلمنا الشرع ما يقتضيه بالوضع من غير احتياج لأمر آخر، فإنّ ذلك هو المقصود الأعظم في الإسلام». انتهى.

ولذا قال الكمال بن الهمام(٣): «الأوجه قول طائفة من الحنفية بقول الجمهور: أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي».

قال صاحب الهداية(٤): «لو قال: "ما أنت إلا حر" (٢٦/أ) يعتق؛ لأنّ الاستثناء من النفي إثبات على وجه التوكيد، كما في كلمة الشهادة». اهـ.

---

(١) ينظر قول ابن دقيق العيد في: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/٣٠٣).

وابن دقيق العيد هو: محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي، المتوفى سنة (٦٢٥هـ). له ترجمة في: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٩/٢٠٧).

(٢) ما أثبته في الأصل، وهو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في (ب) بلفظ: "وجعل".

(٣) ينظر قول ابن الهمام في: الآيات البينات على شرح المحلي لجمع الجوامع، لابن قاسم العبادي (٢/٤١).

والكمال بن الهمام هو: محمد بن عبدالواحد السيراسي ثم السكندري الحنفي، المتوفى سنة (٦٨١هـ). له ترجمة في: الأعلام، للزركلي (٦/٢٥٥).

(٤) صاحب الهداية هو: برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي، المتوفى سنة (٥٩٣هـ). له ترجمة في: الأعلام (٤/٢٦٦). **والهداية**: هي شرح بداية المبتدي في الفقه الحنفي.

والمنطوق: ما دل عليه اللفظ في محل النطق بألا يتوقف على الواسطة، كمعنى زيد في نحو: جاءني زيد، (والمعنى)[١] الأسد في: رأيت اليوم أسدًا.

(و)[٢]**المفهوم**: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بأن كان مسكوتًا عنه.

فإن وافق حكمه حكم المنطوق به سمي مفهوم موافقة، وهو حجة باتفاق، كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٣].

وإن خالف حكمه حكم المنطوق سمي مفهوم مخالفة، نحو: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً﴾[٤]، أي: لا أكثر من ذلك، وهو حجة لغة لا شرعًا، إلا إذا كان لقبًا[٥] فلا يكون حجة مطلقًا، خلافًا لجماعة، كالدقاق[٦].

---

(١) ما أثبته هو الصواب، وثبتت هذه الكلمة في الأصل و(ب) بلفظ: "والمعنى".

(٢) ما بين القوسين ساقط في الأصل و(ب)، والسياق يقتضيه، فأثبته.

(٣) سورة الإسراء: (٢٣).

(٤) سورة النور: (٤).

(٥) مفهوم اللقب عند الأصوليين هو: تعليق الحكم بالاسم الجامد، سواء أكان اسم جنس أو علمًا. وهو لا يدل على نفي الحكم عما عداه على الصحيح. وليس المراد به اللقب الاصطلاحي النحوي. ينظر الخلاف في حجية مفهوم اللقب في: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، للعراقي (١٢٨/١).

(٦) ينظر رأيه في الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١٢٨/١).
والدقاق هو: أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الدقاق، المتوفى سنة (٣٩٢هـ). له ترجمة في: طبقات الشافعية، للإسنوي (٥٢٢/١).

وهو: الاسم الجامد، أو الذي غلبت عليه الاسمية، كالغني في حديث: (مطل الغني ظلم)[١]. فإنه مشتق من الغنى، وغلبت عليه الاسمية. وتمام الكلام على ذلك في كتب (٢٧/أ) الأصول[٢].

ثم الخبر في "لا إله إلا الله" محذوف، تقديره: معبود بحق[٣].

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه، باب الحوالة، رقم (٢٢٨٧).

(٢) ومنها: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي (٣٦٢/١)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين العراقي (١٢٨/١)، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع، للمحلي (٢٠٠/١).

(٣) **هذا التقدير هو الموافق لما عليه أهل السنة والجماعة**، قال الشيخ الإمام عبدالعزيز بن باز رحمه الله: «فقد اطلعت على الكلمة التي كتبها أخونا في الله العلامة الشيخ عمر بن أحمد المليباري في معنى لا إله إلا الله، وقد تأملت ما أوضحه فضيلته في أقوال الفرق الثلاث في معناها، وهذا بيانها:

الأول: لا معبود بحق إلا الله.

الثاني: لا مطاع بحق إلا الله.

الثالث: لا رب إلا الله.

والصواب هو الأول، كما أوضحه فضيلته، وهو الذي دل عليه كتاب الله سبحانه في مواضع من القرآن الكريم». الموقع الرسمي للشيخ عبدالعزيز بن باز.

وقال أيضًا معلقًا على شرح الطحاوية: «ما قاله صاحب المنتخب ليس بجيد، وهكذا ما قاله النحاة وأيده الشيخ أبو عبدالله المرسي من تقدير الخبر بكلمة "في الوجود" ليس بصحيح؛ لأنّ الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ "في الوجود" لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها؛ لأنّ لقائلٍ أن يقول: كيف تقولون: لا إله في الوجود إلا الله؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين؟ ... فلا سبيل للتخلص من هذا الاعتراض... إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النّحاة، وهو كلمة "حق"؛ لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة، وتبين أنّ الإله الحق والمعبود الحق هو الله وحده، كما نبه على ذلك جمع من أهل العلم، =

وبهذا يجاب عن قول الرازي[(١)]: «إن قدر أنه: لا إله في الوجود إلا الله جاز أن يكون لها في الإمكان، وإن قدر في الإمكان يصير المعنى: لا إله ممكن إلا الله، فإنه موجود ممكن عقلًا، والجميع باطل، فلا يتم به التوحيد مع أنها كلمة توحيد اتفاقًا».

هذا حاصل ما تيسر جمعه على ما يتعلق بهذه الكلمة المشرفة من الإعراب وغيره، حسبما فتح الله به تعالى، وهو أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين (٢٨/أ).

=

منهم: أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وآخرون رحمهم الله ...». شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (ص:١٤٨)، هامش رقم (٣).

(١) ينظر قول الرازي في: التفسير الكبير "المسمى: مفاتيح الغيب" (١٧٤/٤).

والرازي هو: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن علي الرازي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ). له ترجمة في: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣٨٤/٣).

ثبت المصادر

١- القرآن الكريم.

٢- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤- الأزهر خلال ألف عام، للدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي.

٥- الأزهر في اثني عشر عامًا، نشر: إدارة الأزهر.

٦- الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، لأبي العز المقترح، تحقيق: نزار حمادي.

٧- الأطول شرح تلخيص المفتاح، للعصام، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين.

٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠- الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، لابن قاسم العبادي، ضبط: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١١- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٢- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، قام بتحريره: د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٣- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، لجلال الدين المحلي، تحقيق: مرتضى الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٤- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

١٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٧- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، تحقيق: عبدالله ربيع وسيد عبدالعزيز، مؤسسة قرطبة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

١٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٩- التوطئة، للشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

٢٠- الحاشية المصرية على مغني اللبيب، للدماميني، تحقيق: فاطمة عائض السالمي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

٢١- شذرات الذهب، لابن العماد، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٢- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق: د/ عبدالمحسن التركي والشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ.

٢٣- شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٤- شيوخ الأزهر، لأشرف فوزي.

٢٥- صحيح مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٧هـ.

٢٦- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو، مطبعة هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٧- طبقات الشافعية، للإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٨- عجائب الآثار، للجبرتي، نشر: لجنة البيان العربي.

٢٩- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة، تحقيق: مكتبة قرطبة، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٠- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٣١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطبني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢- كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، لسليمان رصد الحنفي الزياتي.

٣٣- مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد: (١)، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٤- مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر.

٣٥- مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني، تحقيق: د/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٦- المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة، للشيخ عبدالله مرداد أبو الخير، عالم المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٧- مرقاة المفاتيح، لملا علي القاري، دار الفكر، بيروت.

٣٨- مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، لعلي عبدالعظيم.

٣٩- المطول شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني، ومعه: حاشية السيد الشريف الجرجاني، صححه: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٠- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤١- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٢- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٣- معنى "لا إله إلا الله" ومقتضاها وآثارها في الفرد والمجتمع، لمعالي الشيخ الدكتور صالح الفوزان، نشر دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٥- مفاتيح الغيب، للرازي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٦- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٤٧- المقتصد في شرح التكملة، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٨- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٤٩- المقدمة الجزولية، للجزولي، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد.

٥٠- موطأ الإمام مالك، مع: التعليق الممجد على موطأ محمد، شرح: العلامة عبدالحي اللكنوي، مع تعليق وتحقيق: الدكتور تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق.

٥١- هدية العارفين، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

٥٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

فهرس الموضوعات

[redacted]

9 786030 276035 >